الأمم المتحدة

A/C.2/63/L.59

الجمعية العامة

Distr.: Limited
25 November 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون
اللجنة الثانية

البند ٥٢ (ب) من جدول الأعمال
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

مشروع قرار مقدم من مقرر اللجنة، السيد أوسان العود، بناء على مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/63/L.40

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٥٨/٢٠١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٦٠/٢٠٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/٢١٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/٢٠٤ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

021208 021208 08-62311 (A)

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[١]، والبيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥[٢]،

وإذ تسلّم بأن الافتقار لمنافذ إلى البحر الذي يتفاقم بفعل البعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة والمخاطر الرادعة هي عوامل لا تزال تعرقل بشدة عائدات التصدير وتدفق رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية، ومن ثم تؤثر تأثيرا سلبيا في نموها وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية بوجه عام،

وإذ تعرب عن دعمها للبلدان النامية غير الساحلية الخارجة من التراعات، سعيا إلى تمكينها، حسب الاقتضاء، من إصلاح وإعادة بناء الهياكل الأساسية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومساعدتها في تحقيق أولوياتها الإنمائية، وفقا للأهداف والغايات المحددة في برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٣]،

وإذ تشير إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٤]، وهي مبادرة ترمي إلى تسريع وتيرة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي على المستوى الإقليمي، حيث إن كثيرا من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية توجد في أفريقيا،

وإذ تؤكد من جديد أن برنامج عمل ألماتي يشكل إطارا أساسيا لشراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائها في التنمية على كل من الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإذ تشير إلى قرارها ٢/٦٣ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ الذي اعتمدت فيه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي،

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

(٤) A/57/304، المرفق.

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي[٥]؛

٢ - **تؤكد من جديد** حق البلدان غير الساحلية في أن تكون لها منافذ إلى البحر ومنه، وحرية المرور العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائل النقل، وفقا لقواعد القانون الدولي السارية؛

٣ - **تؤكد من جديد أيضا** أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية التعدي بأي حال من الأحوال على مصالحها المشروعة؛

٤ - **تؤكد من جديد كذلك** التزامها الكامل بالإعلان[٦] الذي اعتمده الوزراء ورؤساء الوفود المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي الذي التزموا فيه مجددا بالتصدي على جناح السرعة للاحتياجات الإنمائية الخاصة وللتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية عن طريق تنفيذ برنامج عمل ألماتي بشكل كامل وفعال وفي الوقت المناسب؛

٥ - **تقر** بأن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية قد عززت جهودها الرامية إلى إصلاح السياسات والحوكمة، وأن البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية والمنظمات الدولية والإقليمية قد أولت مزيدا من الاهتمام لإقامة نظم للمرور العابر تتسم بالكفاءة غير أنها تلاحظ مع القلق أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال مهمشة في التجارة الدولية، مما يحول بينها وبين الاستغلال الكامل للتجارة كأداة لتحقيق أهدافها الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا تزال تواجه تحديات في جهودها الرامية إلى إنشاء نظم فعالة للنقل العابر؛ ومن ثم تلاحظ أهمية المفاوضات الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، وخاصة بشأن المواد ذات الصلة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة التي لها أهميتها للبلدان النامية غير الساحلية، مثل المواد المشار إليها في الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي؛

---

(٥) A/63/165.

(٦) انظر القرار ٢/٦٣.

٦ - **تهيب** بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية أن تواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة، على النحو المبين في الإعلان، من أجل الإسراع بتنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

٧ - **تهيب** بالجهات المانحة وبالمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية تقديم مساعدات تقنية ومالية ملائمة وكبيرة ومنسقة على نحو أفضل، وبخاصة في شكل منح أو قروض ميسرة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، وخصوصا لأغراض تشييد مرافق النقل والتخزين فيها وغيرها من المرافق المتصلة بالمرور العابر وصيانتها وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وإكمال الوصلات الناقصة وتحسين سبل الاتصال، وذلك لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية؛

٨ - **تهيب** بالشركاء في التنمية تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا فعالا لدعم تدابير تيسير التجارة والمساعدة التقنية ذات الصلة بالتجارة وتنويع منتجات التصدير عن طريق تطوير المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم وإشراك القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية؛

٩ - **تشجع** المجتمع الدولي على تعزيز الجهود الرامية إلى تيسير الحصول على التكنولوجيات ذات الصلة بنظم النقل العابر وتشجيع نقلها، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

١٠ - **تشجع أيضا** مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بمشاركة من الجهات المانحة، وكذلك التعاون بين المنظمات دون الإقليمية والإقليمية لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل ألماتي؛

١١ - **تهيب** بالمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تواصل إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة، مع مراعاة الإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة مراعاة كاملة، وتدعو سائر المنظمات الدولية، بما فيها البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، إلى القيام بذلك وتشجعها على أن تستمر حسب الاقتضاء، وضمن ولاياتها، في تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية

وبلدان المرور العابر النامية من خلال عدة أمور منها برامج المساعدة التقنية المتسقة والمنسقة تنسيقا جيدا في مجال تيسير النقل العابر والتجارة؛

١٢ - **تشجع** مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة كفالة المتابعة المنسقة والرصد الفعال والإبلاغ عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ومضاعفة الجهود التي يبذلها في مجال الدعوة من أجل زيادة الوعي الدولي وحشد الموارد، والمضي في تطوير التعاون والتنسيق مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لبرنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

١٣ - **تشجع** اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على مواصلة جهودها للعمل مع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية من أجل وضع نظم متكاملة للنقل الإقليمي العابر ومواءمة الشروط والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والمرور العابر مع الاتفاقيات والمعايير الدولية، وتعزيز ممرات العبور المتعدد الوسائط، وتشجيع الاستفادة من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالنقل العابر وتنفيذها بمزيد من الفعالية، والمساعدة في إنشاء آليات وطنية لتنسيق عمليات تيسير التجارة والنقل، وفي تحسين تخطيط وتطوير الوصلات الناقصة في شبكات الهياكل الأساسية الإقليمية، وبخاصة في أفريقيا؛

١٤ - **تشجع** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة تعزيز أنشطته في مجال المساعدة التقنية وعمله التحليلي ذي الصلة بالتعاون في ميدان اللوجستيات والنقل العابر؛

١٥ - **تشجع** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على زيادة ما توفره البلدان النامية غير الساحلية من مساعدة تقنية ذات صلة بالتجارة ومن برامج لبناء القدرات؛

١٦ - **تدعو** منظمة التجارة العالمية إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل تعزيز قدراتها التفاوضية؛

١٧ - **تدعو** البنك الدولي إلى مواصلة إعطاء الأولوية لطلبات تقديم المساعدة التقنية لإكمال الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى تعزيز الاستخدام الفعال لممرات العبور الحالية، بما في ذلك تطبيق تكنولوجيات المعلومات وتبسيط الإجراءات والوثائق؛

١٨ - **تدعو** منظمة الجمارك العالمية وسائر المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة إلى مواصلة تعزيز ما توفره لبلدان المرور العابر والبلدان النامية غير الساحلية من مساعدة تقنية ومن برامج لبناء القدرات في مجال إصلاح الجمارك وتبسيط وتنسيق الإجراءات والإنفاذ والامتثال؛

١٩ - **تشجع** الجهات المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية وكذلك الكيانات الخاصة على تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة المتصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين تقريرا تحليليا عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي والإعلان المتعلق باستعراض منتصف المدة؛

٢١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والستين البند المعنون ''إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر''.